

المؤتمر السنوي الحادي والعشرين التشريع في زمن الانقسام: الصالح العام أم الصالح الخاص

ينعقد المؤتمر السنوي الحادي والعشرين لمواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، يومي الجمعة والسبت 2 و3 تشرين الأول/أكتوبر 2015 في قاعة الهلال الأحمر الفلسطيني، رام الله. و سيعنى المؤتمر هذا العام بالتشريعات الصادرة كقرار بقانون بعد الانقسام و دور المجلس التشريعي في متابعتها أو عدمه، كما سيعنى أيضا بإلقاء نظرة تحليلية على التشريعات التي سُنت في قطاع غزة في هذه الفترة.

و سيتم في هذا المؤتمر عرض نتائج مشروع دراسي تحليلي قامت به مؤسسة مواطن خلال الأشهر الستة الماضية، أسهم فيه خمسة باحثين. وتسعى هذه الدراسات للإجابة على عدد من الأسئلة منها: ما هي أنواع التشريعات التي أعطيت أولوية (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، إلخ)، أي في أي قطاعات؟ ولماذا هذه القطاعات بالذات إن أمكن معرفة ذلك؟ وما إذا كانت تقف وراءها مصالح خاصة أو سُنت بوزع خارجي، ونواقصها أو سلبياتها إن وجدت؟ وما هي القطاعات والحاجات التي أُهملت؟ من بين أسئلة أخرى.

وقد أدى هذا الوضع إلى تولي السلطة التنفيذية مهام السلطة التشريعية، بما أخلّ بمبدأ أساسي في الحكم حتى لو أخذ بعين الاعتبار الظرف الخاص الذي تمر به البلاد، و بخاصة أن الانقسام لم يمنع أعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية من ممارسة مهامهم الرقابية على السلطة التنفيذية بشكل عام، أو الرقابة على التشريعات، وهي أحد أهم أعمال المجلس، أو استحداث آلية لممارسة هذه الرقابة ومساءلة السلطة التنفيذية من خلالها وبشكل علني، حتى لو لم يتوفر النصاب للمجلس ككل. وهذا كله ممكن دون توفر النصاب.

وعلى الرغم من اختلاف الوضع في غزة عن الضفة، توجد أسئلة شبيهة يمكن إثارتها حول التشريعات الصادرة عن جزء من المجلس التشريعي، نظراً لأن أغلبية من أعضائه يمثلون الحزب الحاكم في غزة؛ أي أنهم يشكلون امتداداً للسلطة التنفيذية، الأمر الذي ينجم عنه تعارض واضح في

الأدوار وفي المصالح، بين صلاحيتهم الرقابية على السلطة التنفيذية المشكّلة من الحزب الحاكم، وكونهم هم في الوقت نفسه امتداداً لهذا الحزب في المجلس التشريعي. ويسعى المؤتمر أيضاً إلى نقاش آثار التشريعات الصادرة و الآليات المجتمعية الكفيلة بدعم أعضاء المجلس التشريعي في عملهم الرقابي، وستتم دعوة ممثلين عن الكتل البرلمانية في المجلس للمشاركة في جلسات المؤتمر لهذا الغرض، وفي جلسات علنية مفتوحة للجمهور ووسائل الإعلام.

ويهدف هذا المؤتمر إلى أن يقدم إسهاماً، ولو محدوداً، في إبقاء البوصلة موجهة نحو ما ينبغي أن يكون عليه الوضع السوّي، وأن يسعف في عدم الاستكانة للوضع الراهن على الرغم من صعوباته، خشية أن ينحدر إلى ما هو أسوأ.